



د. عادل محمد سريع
مدير برنامج ماجستير إدارة الأعمال
الجامعة الأهلية بالبحرين

الزكاة كمؤشرٍ بديلٍ لقياسِ النموِّ الاقتصاديِّ إطارٌ نظريُّ

إنَّ المُتدبِّرَ والمُتتَبِعَ لِكُتُبِ الاقتصادِ الإسلاميِّ يرى شروحاتٍ واسعةً للزكاة؛ باعتبارها عَصَبَ الاقتصادِ الإسلاميِّ **Islamic Economy**، ومنها على سبيلِ المثالِ لا الحصرِ، كتابُ "الخِراجُ" للقاضي أبي يوسُفَ، و"الخِراجُ" أيضاً للإمامِ يحيى بن آدمٍ والمقرئِ في رسالته عن تاريخِ النقودِ، و"الأموالُ" لأبي عُبَيْدٍ، و"الأحكامُ السُّلْطانيَّةُ" للإمامِ الماورديِّ ونحوها من كُتُبِ الاقتصادِ الإسلاميِّ، كما أن الكُتُبَ السُّنَّةَ أيضاً تُفردُ جوانبَ من ذلك وتناقشها؛ لذلك تكمنُ أهميَّةُ الزكاة من كونها تُعدُّ التزاماً بمبادئِ الدينِ الإسلاميِّ الحنيفِ؛ حيث تُعتبرُ الركنَ الثالثَ من أركانِ الإسلامِ، وذَكَرَها اللهُ سُبْحانَهُ وتعالى في القرآنِ الكريمِ في مواضعٍ كثيرةٍ وكذا في السُّنَّةِ النَّبويَّةِ المُطهَّرةِ؛ وعليه فإنَّ الالتزامَ بها فرضٌ على كُلِّ مُسْلِمٍ ومُسْلِمَةٍ حالٌ وجوبها. قال تعالى "خُذْ مِنْ أَمْوَالِهِمْ صَدَقَةً تُطَهِّرُهُمْ وَتُزَكِّيهِمْ بِهَا وَصَلِّ عَلَيْهِمْ إِنَّ صَلَاتَكَ سَكَنٌ لَهُمْ وَاللَّهُ سَمِيعٌ عَلِيمٌ" (التوبة: ١٠٣). ولِقَوْلِ النَّبِيِّ مُحَمَّدٍ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لِمُعَاذِ بْنِ جَبَلٍ حِينَ بَعَثَهُ إِلَى الْيَمَنِ: "أَعْلِمُهُمْ أَنَّ اللَّهَ افْتَرَضَ عَلَيْهِمْ صَدَقَةً فِي أَمْوَالِهِمْ، تُؤْخَذُ مِنْ أَعْنِيائِهِمْ وَتُرَدُّ عَلَى فُقَرَائِهِمْ" رواه البخاري¹. وإذا ما نظرنا إلى صيغةِ الأمرِ "خُذْ" نجدُ أنه لا تراجعَ عن دَفْعِها حالٌ وجوبها؛ باستثناءِ عامِ الرمادة؛ نظراً للقطِّ الذي رافقَ تلكَ السُّنَّةَ القاسيةَ، وأيضاً قد يُعجَّلُ تحصيلُ دفعِ الزكاة إذا اقتضتِ الضَّرورةُ واستوفتِ شروطها؛ حيث تُعجِّلُ الزكاةُ عن حَوْلِها المُقدَّرِ جائزٌ؛ فقد أكَّدَ شيخُ الإسلامِ ابنُ تيميَّةَ رَحِمَهُ اللهُ ذلكَ وقال: "وأما تعجيلُ الزكاةِ قَبْلَ وجوبها بعدَ سببِ الوجوبِ: فيجوزُ عندَ جمهورِ العلماءِ؛ كأبي حنيفةَ، والشافعيِّ، والإمامِ أحمدَ، تعجيلُ زكاةِ الماشيةِ، والنقدينِ، وعروضِ التجارةِ، إذا ملكَ النَّصابُ" مجموع الفتاوى².

¹ صحيح البخاري، دار السلام للنشر والتوزيع، الرياض، 256 هـ.

² محمد صالح المنجد "الإسلام سؤال وجواب" متاح على الموقع الإلكتروني <http://islamqa.info/ar/ref/139580>

ونجد مفهوم الزكاة الذي يعني الزيادة والنماء¹ وهو ما يتسق مع مفهوم التنمية في اللغة العربية؛ حيث يُشتق لفظ "التنمية" من "نمى" بمعنى الزيادة والانتشار. أمّا لفظ "النمو" من "نما" ينمو نماءً فإنّه يعني الزيادة ومنه ينمو نموًّا. وذهب القاضي أبو يوسف في كتابه "الخراج" إلى شرح التنمية في الإسلام بأنها عمارة الأرض².

الإطار النظري والمفاهيمي:

يُنَاقِشُ الباحثُ في هذا الإطار النظريّ بإيجازٍ دورَ المؤسساتِ الدوليةِ ومؤشّراتها الاقتصادية، بالإضافة إلى جملةٍ من الأفكار التي يمكنُ الاسترشادُ بها في قياسِ النموِّ الاقتصاديِّ من خلالِ تقديمِ الزكاةِ على أنه نظامٌ ماليٌّ اقتصاديٌّ واجتماعيٌّ، ومن ثمّ مناقشةُ إسهاماتِ الزكاةِ ودورها في الحدِّ من البطالةِ، وكمؤشّرٍ لترجمةِ نظريةِ العرضِ والطلبِ؛ لتحقيقِ النموِّ الاقتصاديِّ المتوازنِ؛ وكذا الحدِّ من ظاهرةِ التضخُّمِ، بالإضافة إلى دورِ الزكاةِ في تنشيطِ الاستثمارِ، وتقديمِ منظومةٍ شاملةٍ لقياسِ معدلاتِ النموِّ الاقتصاديِّ.

المؤسسات الدولية ومؤشّراتها الاقتصادية:

يُصنّفُ البنكُ الدوليُّ **World Bank** في قياسه للفقيرٍ بدولارٍ واحدٍ أمريكيٍّ يوميًّا وبرنامجُ الأمم المتحدةِ **United Nations Development Programme UNDP** وصندوقُ النقدِ الدوليِّ **International Monetary Fund (IMF)** وغيرها من المؤسساتِ الدوليةِ لها تصنيفاتٌ متقاربةٌ. وتعملُ هذه المؤسساتُ على وضعِ قياساتٍ تُترجمُ اقتصادياتِ العالمِ وبناءَ استراتيجياتٍ عليها أن تُسهِمَ في بناءِ اقتصادياتٍ واضحةٍ تُساهمُ في تحقيقِ التنميةِ المستدامةِ **Development Sustainable** والحدِّ من ظاهرتي الفقرِ **Poverty** والبطالةِ **Unemployment** كما يُشارُ إليها في التقاريرِ الدوليةِ **International Reporting** الصادرةِ عن هذه المؤسساتِ؛ إلا أن حقيقة "الكثير" من هذه المؤشّراتِ والمعاييرِ الدوليةِ لقياسِ اقتصادياتِ العالمِ **Global Economy** قد وصلت إلى حالةٍ من "التخبُّط" في ترجمةِ واقعِ الاقتصادِ، وأكثرُ ما يُوكِّدُ ذلك هو الأزمةُ الماليّةُ العالميةُ **Global Financial Crisis**. وعليه: فإنَّ وجودَ مؤشّراتٍ "صحيّة" **Health indicators** من شأنها أن تُحدِّ من هذه الكارثةِ، أو على الأقلّ التنبؤُ بها للحدِّ من تداعياتها على المستوى العالميِّ مستقبلاً.

مؤشّرات قياس الاقتصاد التقليدي:

لقد عملَ الباحثُ - في سياقِ تقديمِ شروحاتٍ موجزةٍ عن هذه المؤشّراتِ - على مراجعةٍ شاملةٍ للإطارِ المفاهيميِّ العامِّ للاقتصادِ الكُلِّيِّ، ومن ثمَّ اشتقاقِ أبرزِ مؤشّراتِ الاقتصادِ التقليديِّ والأكثرِ مصداقيةً؛ والتي قد "تعبّر" في كثيرٍ من الأحيانِ عن صورةٍ حقيقيةٍ لمُخرجاتِ الاقتصادِ التقليديِّ من جهةٍ وقد "تفتقر" من جهةٍ أخرى إلى درجةٍ

¹ عبدالله بن جار الله الجار الله، "احكام الزكاة" (دب)

² القاضي أبو يوسف بن يعقوب إبراهيم: كتاب الخراج، ضمن موسوعة الخراج (دار المعرفة للطباعة والنشر، بيروت، لبنان، بدون تاريخ)

عالية من "المصدقية" Reliability للتعبير عن واقع الاقتصاد الكلي؛ لذلك سيعمل الباحث على تقديم بعض هذه المؤشرات والتي تُفسر نمو الاقتصاد من ناحية، وتطورَه من ناحية أخرى وهي على النحو التالي:

أولاً: مؤشر الناتج المحلي الإجمالي Gross Domestic Product GDP

هو أحد الطرق لقياس حجم نمو الاقتصاد. والمقصود بذلك القياس أنه يقيس معدلات نمو الاقتصاد فقط؛ وليس مرحلة تطور الاقتصاد؛ لذلك هناك فرق بين نمو وتطور الاقتصاد أي: أن مرحلة تطور الاقتصاد أكثر تعقيدا في قياسها من مرحلة النمو؛ نظراً لارتباطها بتغيير نمط الحياة ومستوى المعيشة؛ أي إحداث تغيير اجتماعي وثقافي ينتج عنه حالة من التطور الإيجابي، بينما النمو الاقتصادي يُقاسه أسهل؛ لارتباطه بإجمالي السلع والخدمات، وهي بيانات كمية سهلة قياسها وأفضل مؤشر لقياسها مثلاً "الناتج المحلي الإجمالي" بينما يرتبط التطور الاقتصادي بقياسات يصعب تحديدها بسهولة؛ لارتباطها ببيانات نوعية غير ملموسة؛ لذلك نخلص إلى القول: إن الزكاة قادرة على قياس النمو والتطور في آن واحد؛ حيث تعتمد في قياس نمو الاقتصاد على إجمالي المبالغ المحصلة وإجمالي المبالغ الموزعة of Zakah calculation and distribution وفقاً لضوابط شرعية متفق عليها، كما تقيس معدل تطور الاقتصاد، يقول الله تعالى: "خُذْ مِنْ أَمْوَالِهِمْ صَدَقَةً تُطَهِّرُهُمْ وَتُزَكِّيهِمْ بِهَا وَصَلَّ عَلَيْهِمْ إِنَّ صَلَاتَكَ سَكَنٌ لَهُمْ وَاللَّهُ سَمِيعٌ عَلِيمٌ" (التوبة: 103) وبالتالي فإنها أكثر وسيلة لترجمة نمو وتطور الاقتصاد في آن واحد.

ثانياً: إجمالي الناتج القومي Gross National Product GNP

يقوم إجمالي الناتج المحلي باحتساب قيم السلع النهائية والخدمات التي تم إنتاجها محلياً. كما أن هناك مؤشرات اقتصادية أخرى تساهم إلى حد ما في ترجمة واقع الاقتصاد التقليدي ومنها:

* مؤشر قياس معدل التضخم،

* مؤشر قياس البطالة،

* ومؤشر نمو الوظائف وكذا مؤشر سوق الأسهم وغيرها. وكما أشار الباحث سابقاً فإن هذا المؤشر أيضاً يقيس معدل نمو الاقتصاد، ويحجب عن قياس تطور الاقتصاد وبالتالي: فإن الزكاة تُعتبر الأفضل من حيث إنها تجمع الاثنين معاً لقياسهما.

الزكاة كنظام مالي شامل وإسهاماتها:

تُسهم الزكاة في توزيع عادل للدخل والموارد ومعالجة الادخار والاستهلاك أيضاً، والحد من ظاهرة التضخم والركود الاقتصادي، بالإضافة إلى حالات الكساد والفقر وغيرها من المشاكل الاجتماعية والاقتصادية؛ أي: أن الزكاة تُسهم

إسهاماً كبيراً في بناء اقتصاديات متينة، وتعمل على إحياء الأرض، وهذا ما يتوافق ومقاصد الشريعة أو ما يُسمى بالكليات الخمس¹.

يُقاس الاقتصاد التقليدي بجملة من المؤشرات والمعايير التقليدية؛ منها ما يُساعد على ضبط إيقاع مخرجات اقتصاديات العالم بشقيه (العالم الإسلامي، والعالم غير الإسلامي) ومنها ما يشوه هذه المخرجات، وبالتالي تبني خطط واستراتيجيات "مشوهة" ومن ثم اتخاذ قرارات في توجيه السياسات الاقتصادية (السياسات المالية، والسياسات النقدية؛ بالإضافة للسياسات التجارية) تعمل على ازدياد فجوة الفقر بين طبقات المجتمع؛ فالفقراء يزدادون فقراً والأغنياء يزدادون غنى؛ لذلك جاءت الزكاة كنظام مالي واقتصادي متكامل لردم هذه الفجوة والحد من اتساعها، قال الله تعالى: "خُذْ مِنْ أَمْوَالِهِمْ صَدَقَةً" (التوبة: 103).

ويظهر أثر الزكاة من خلال تضييق الفجوة بين الغني والفقير، لا كما يُقال: إن الزكاة تعمل على التساوي في الدخول بين الأفراد؛ وذلك لأن الإسلام يُقر التفاوت بين الناس في الرزق. وما تقوم به الزكاة هو إعادة توزيع الموارد بشكل عادل بين الأفراد؛ فالزكاة تُؤخذ من الغني وتُعطى للفقير وفقاً لضوابط محددة².

إذا ما تأملنا فريضة الزكاة كنظام مالي شامل، سنصل إلى حقيقة مفادها: أن أفضل وسيلة لقياس اقتصاديات العالم الإسلامي هي "الزكاة"؛ حيث إن دفع الناس زكاة أموالهم يُعبر عن درجة أو معدل النمو الحقيقي للاقتصاد؛ بمعنى آخر: إن الالتزام بإخراج الزكاة ودفعها إلى الأصناف الثمانية وهو ما يراه الباحث بـ "أن هذه الأصناف المذكورة تُشكل المجتمع ككله" أي بمعنى آخر: إن المجتمع يتكوّن من هذه الأصناف كلها وبالتالي فإن إخراجها يُحقق التنمية المستدامة، وهو ترجمة لمعدل دوران مصارف الزكاة، بينما أن عدم إخراج الزكاة ودفعها يؤدي إلى حالة الركود الاقتصادي وبُطء دوران عجلة التنمية أو انحسارها.

وعليه: فإن الاقتصاد الإسلامي قدّم الكثير من المنتجات وصيغ التمويل الإسلامي والتي تُبنى على قاعدة "المشاركة" في تحقيق تنمية حقيقية مجردة عن "الربا" والمساكلة الاجتماعية قبل الاقتصادية. وقاعدة "الغنم بالغرم": الغنم يعني الربح، والغرم يعني الخسارة توضح هذه المعادلة أو الشراكة:

إنّ ديننا الإسلامي الحنيف حرم أكل أموال الناس بالباطل؛ لما له من تأثير سلبي على المجتمعات، وبالتالي يؤدي إلى إيجاد حالة من التفكك والانقسام وتشرذم الأمة.

إسهامات الزكاة كنظام مالي اقتصادي:

للزكاة إسهامات عديدة في حياتنا؛ سواء على المستويات (الاجتماعية، السياسية، الثقافية، الاقتصادية). وما يهّمنا في هذه الورقة هو تقديم تأطير نظري مقترح يوضح إمكان الاستفادة من الزكاة كنظام مالي واقتصادي في

1 ابن عاشور: مقاصد الشريعة الإسلامية (تح: محمد الطاهر الميساوي)، عمان، الأردن، دار النفائس للنشر والتوزيع، 1999م، ط1، ص302.
2 احمد عزوز "الدور الاقتصادي والاجتماعي للزكاة في التقليل من الفقر" 2005، (دب).

قياس مستويات النمو الاقتصادي في اقتصاديات العالم الإسلامي؛ لذلك فإن مأسسة العمل الزكوي من شأنه إيجاد حالة من الانضباط المالي والاقتصادي في المستقبل من حيث تجميعها وتوزيعها على الأصناف الثمانية – الواردة في القرآن الكريم – في المجتمع. وعليه: فإن إسهامات الزكاة كنظام مالي في الاقتصاد من شأنه أن يمثل دوراً محورياً ورئيساً من حيث إسهامات الزكاة على النحو التالي:

١: إسهامات الزكاة في الحد من ظاهرة الفقر:

إن تعريف النظم الاقتصادية لظاهرتي الفقر المدقع والفقر المطلق هي تعاريف إجرائية وضعت لمحاكاة هذه الظاهرة دون إيجاد مؤشرات صحيحة كافية لتفسيرها وقياسها، ومن ثم إيجاد الحلول الملائمة لها؛ حيث أن المنظمات الدولية قد حددت بعض المعايير لقياسها على ألا يقل الدخل عن دولار أمريكي أو ما يعادلها، وقد وضعت هذه المؤشرات على أساس تصنيف العالم إلى (عالم فقير، وعالم غني) وهذه التسوية في تقديرنا بحاجة إلى إعادة النظر بناءً على إيجاد رؤية اقتصادية واضحة المعالم لتقديم تفسير واضح وملائم لتحديد الفقر وآليات علاجه. وسنعمل على تقديم الزكاة كنظام مالي واقتصادي بديل؛ باعتبارها أنجع الحلول على الإطلاق في التعامل مع هذه الظاهرة، والحد من شيوعها بين المجتمعات وتفاوت الطبقات بين الأمم. كما جاء في الآية الكريمة: "إِنَّمَا الصَّدَقَاتُ لِلْفُقَرَاءِ وَالْمَسْكِينِ وَالْعَامِلِينَ عَلَيْهَا وَالْمُؤَلَّفَةِ قُلُوبُهُمْ وَفِي الرِّقَابِ وَالْغَارِمِينَ وَفِي سَبِيلِ اللَّهِ وَأَبْنِ السَّبِيلِ فَرِيضَةً مِّنَ اللَّهِ وَاللَّهُ عَلِيمٌ حَكِيمٌ" (التوبة: ٦٠).

وعليه: فإن الزكاة كنظام مالي متكامل من شأنه أن يحد من ظاهرة الفقر؛ فعلى سبيل المثال: إن عملية إعادة استثمار الزكاة وهو ما أجازه العلماء لإعادة تأهيل الفقراء من خلال إشراكهم في برامج تنمية تسهم في إعادة دمجهم في المجتمعات، وبالتالي الحد من هذه الظاهرة على المدى البعيد من خلال إعادة تشغيلهم في أموال الزكاة، ومنحهم فرص عمل في المشروعات الصغيرة والأصغر ومشروعات متناهية الصغر؛ حيث إن الزكاة التمويلية والاستثمارية والتوزيعية لها دور في تحريك الفعاليات الاقتصادية، والتخفيف من حدة مشكلتي الفقر والبطالة¹.

٢. إسهامات الزكاة كمؤشر لترجمة نظرية العرض والطلب وتحقيق التوازن:

بإيجاز تُفسر نظرية العرض والطلب العلاقة بين الكمية المطلوبة والكمية المعروضة. والسؤال هو: كيف تعمل الزكاة على ترجمة هذه النظرية؟

لقد جاءت الزكاة كنظام مالي لتفسير هذه النظرية من خلال أن زيادة المعروض من السلع والخدمات يعني أن هناك وفرة في المنتجات يُصاحبها ازدياد المخزون، وبالتالي يقل الطلب عليها نظراً لكثرها، ونظام الزكاة يحارب كثر

¹ عقبة عبداللوي وفوزي محيريق، نمذجة الآثار الاقتصادية للزكاة، دراسة تحليلية لدور الزكاة في تحقيق الاستقرار والنمو الاقتصادي، ورقة بحثية مقدمة ضمن محور: قياس أداء الزكاة والأوقاف في المجتمعات المسلمة، صناديق الزكاة والأوقاف، واستخدامها في تحفيز النمو الاقتصادي، والتأسيس لمتطلبات الكشف والشفافية، ورقابة نشاطات الزكاة والأوقاف. الجزائر (د.ت).

الأموال، وَيَفْرَضُ إِخْرَاجَ زَكَاتِهَا؛ وَبِالتَّالِي الحد من كَنْزِهَا، قَالَ اللهُ تَعَالَى "وَالَّذِينَ يَكْنِزُونَ الذَّهَبَ وَالْفِضَّةَ" (التوبة: ٣٤).

أما فيما يتعلق بالطلب، فإن عدم قدرة الناس على شراء حاجياتهم يعني أنهم فقراء، وبالتالي وجب حصولهم على الزكاة لسد حاجاتهم. وهذا يُفسر أن الزكاة - كنظام مالي - تُسهّم في تحقيق نظرية التوازن بين العرض والطلب، ومن ثم تحقيق استقرار نسبي على مستوى الاقتصاد الكلي.

٣: إسهامات الزكاة في ترجمة مفهوم البطالة والحد من تبعاته:

إن الباحث في هذه الورقة البحثية ليس بصدد تقديم شروحات لمفهوم البطالة، وأنواعها، وآليات الحد منها في الاقتصاد التقليدي؛ بل ما يأمل توضيحه هو كيفية إسهام الزكاة في حل ظاهرة البطالة والحد منها، وكيف يمكن أن تحقق هذا الهدف من خلال الاستخدام الأمثل للموارد الزكوية وتوظيفها لتحقيق التنمية المستدامة؟

إن السبيل الأمثل للحد من ظاهرة البطالة هو استعمال الزكاة في تفعيل دور عناصر الإنتاج الثلاثة (العمل، رأس المال، والموارد الطبيعية)؛ حيث إن الزكاة تعمل على توليف بين عنصرَي الإنتاج (العمل، ورأس المال) في عملية تحقق فيها مصلحة الملاك والعمال المضاربين؛ لذلك تُسهّم الزكاة في إيجاد فرص العمل من خلال البحث عن وسائل الإنتاج والاستثمار، أو إعادة الاستثمار فيها. أما العنصر الثالث وهو ما يتعلق بالموارد الطبيعية.

ومن الواضح أن الزكاة تُعين كل من هو قادر على الإنتاج؛ فهي بذلك تُوجد وتوفّر طاقات إنتاجية، إضافة إلى تشغيل الطاقات المعطلة؛ وبذلك يتم القضاء تدريجياً على البطالة؛ بحيث يصبح أفراد المجتمع جميعاً من المنتجين، كما أن الزكاة لها دعوة إلى إطلاق الحوافز المادية بتقريرها سهماً من الزكاة للعاملين عليها، وواضح أنه كلما اجتهد العامل في جمع الزكاة فأحسن الأداء زاد الدخل من الزكاة، وارتفع نصيب العاملين عليها. بالإضافة إلى ذلك يتضح منطقياً أن الزكاة تعمل على تدعيم الطلب؛ وبالتالي فهي تعمل ضمناً على مُحاربة البطالة¹.

٤: إسهامات الزكاة في الحد من ظاهرة التضخم:

يتبين من خلال زكاة النقود وعلاقتها بالمعروض من الكمية النقدية يمكن استخدام الأموال الزكوية في التأثير الإيجابي في الحد من ظاهرة التضخم؛ حيث تُستخدم الأدوات النقدية الزكوية للتخفيف من ظاهرة التضخم عن طريق التأثير في طرق الجمع والتحصيل، وكذا توجيهه أساليب إنفاقها؛ حيث نُوقِشت في ورقة بحثية بعنوان "كفاءة التمويل الإسلامي في ضوء التقلبات الاقتصادية الدورية" جملة من الآليات وهي²:

¹ الوافي الطيب، الزكاة ودورها الفاعل في التخفيف من وطأة الفقر وتقليص معدلات البطالة في المجتمع الإسلامي: دراسة حالة تجربة صندوق الزكاة الجزائري، DAY01/SESSION05/ conference.qfis.edu.qa/app/media/7125

² صالحى وغريبي، كفاءة التمويل الإسلامي في ضوء التقلبات الاقتصادية الدورية ورقة بحثية مقدّمة لفعاليات المنتدى الدولي حول "أزمة النظام المالي والمصرفي الدولي وبدائل البنوك الإسلامية" الجزائر - المحور الخامس جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية، قسنطينة

أولاً: الجمع النقدي لحصيلة الزكاة: من أجل التقليل من حجم الكتلة النقدية في التداول وصولاً لتحقيق المصلحة الحقيقية المرتبة عن تخفيض حدة التضخم والتقليل من انعكاساته السلبية بمقدار الأثر الذي يمكن أن تحدثه الزكاة في هذا الميدان، وبذلك تستطيع الدولة أن تجمع الزكاة نقداً عن الأموال الزكوية كافة¹.

ثانياً: الجمع المسبق لحصيلة الزكاة: من أجل التأثير التخفيضي للكتلة النقدية المتداولة للحد من الآثار السلبية للتضخم، ويكون هذا الجمع المسبق لحصيلة الزكاة حسباً للظروف السائدة؛ إذ قد تلجأ الدولة إلى جمع ٥٠٪ (جمعاً مسبقاً، أو أقل من ذلك، أو أكثر)، ويتم كل ذلك عن طريق التراضي بين الهيئة المشرفة على عمليات الجمع والتحصيل وأصحاب الأموال منعاً للإكراه؛ إذا كان هؤلاء الممولون يمتلكون نصيباً تجب فيه الزكاة².

ثالثاً: التغيير النوعي لنسب توزيع الزكاة: إن توزيع حصيلة الزكاة بين (السلع الاستهلاكية، والسلع الرأسمالية والإنتاجية لصالح السلع الإنتاجية) سيؤدي إلى زيادة العرض الكلي من خلال الإنفاق الزكوي الإنتاجي والاستثماري؛ وذلك سيسهم في تقليص حدة الضغوط التضخمية³.

٥: إسهامات الزكاة في تنشيط الاستثمار:

تقوم الزكاة بعملية تنشيط الاستثمارات من خلال فرضها على الأموال غير المستغلة؛ حيث يعمل أرباب المال والأعمال على البحث عن عائد من الأصول غير المستغلة؛ سواء الأصول النقدية وغير النقدية كـ (الأراضي وغيرها)؛ حيث تحسب الزكاة وفقاً لطريقة صافي رأس المال العامل، أو طريقة معدل النمو في رأس المال "زهري هامات، ٢٠٠٩"٤؛ لذلك تجدر الإشارة إلى أن الزكاة تعتبر أداة من أدوات السياستين (النقدية، والمالية) وذلك باتباع سياسات (توسعية أو انكماشية) من خلال الجمع (النقدي أو العيني) للزكاة، أو الجمع المسبق، أو تأجيل تحصيلها، أو من خلال تنويع صرفها على الموارد المختلفة - بحسب حاجات الاقتصاد ووضعيته، وبذلك فإن الآثار التلقائية للزكاة أو التوجيهية، تعمل كأداة استقرار وتنشيط الاقتصاد، وتغذيه بحركة مستمرة، وتحد من حدوث التقلبات الاقتصادية أو الأزمات.

إذاً: الزكاة تعمل على دوران رأس المال ونموه؛ لأنها تفرض على (رأس المال والدخل المتولد عنه معاً) وليس الدخل فقط (عقبة عبد اللاوي وفوزي محيريق، ٢٠٠٩)⁵.

الخلاصة:

١ صالح و غربي، مرجع سابق

٢ صالح و غربي، مرجع سابق

٣ صالح و غربي، مرجع سابق

٤ Z, Hamat 4 "Business Zakat Accounting and Taxation in Malaysia". Conference on Islamic perspectives on management and finance, organized by school of management, University of Leicester, United Kingdom, 2nd – 2009, 3rd July

٥ عقبة عبداللاوي وفوزي محيريق، مرجع سابق

تُعتبر الزكاة من أفضل المؤشرات الاقتصادية لقياس اقتصاديات العالم الإسلامي؛ حيث إن دفع الناس الزكاة يُعبر عن زيادة الإيمان فقد ورد في الحديث: ".والصدقة بُرهانٌ..". ومن ثمَّ يؤدي ذلك إلى ترجمة مُعدّل النمو الحقيقي للاقتصاد، وبالتالي تحقيق التنمية المستدامة وهي ترجمة حقيقية لإعادة توزيع الموارد بشكلٍ عادلٍ. بالإضافة إلى ذلك تُساهم هذه الورقة البحثية أيضاً في اعتبار الزكاة نموذجاً بديلاً؛ بل أصيلاً يمكن الاسترشاد به في ترجمة وتفسير نمو الاقتصاد وقياسه. كما تُساهم الزكاة في قياس اقتصادياتنا من خلال دورها في الحد من ظاهرتي (الفقر والبطالة) وكمؤشر لترجمة نظرية (العرض والطلب) لتحقيق النمو المتوازن، وكذا الحد من ظاهرة التضخم، بالإضافة إلى دور الزكاة في تنشيط الاستثمار، وتقديم منظومة شاملة لقياس مُعدلات النمو في الاقتصاد الإسلامي. وختاماً: أرجو من الله تعالى أن تُساهم هذه الورقة في اعتبار الزكاة نموذجاً بديلاً؛ بل أصيلاً لنمو الاقتصاد وقياسه من خلال اشتقاق معادلات حسابية يمكن الاسترشاد بها في بناء نموذج اقتصادي يعتمد على مبادئ الاقتصاد الإسلامي. اللهم ألهمنا رُشدنا فيما يرضيك عنا. اللهم آمين.

